1

الذكاء الاصطناعي في العدالة الإدارية دراسة مقارنة للرقابة القضائية على القرارات الإدارية الصادرة عن أنظمة ذكية بين مصر والجزائر وفرنسا

L intelligence artificielle dans la justice administrative Étude comparative du contrôle juridictionnel sur les décisions administratives émises par des systèmes intelligents entre l Égypte l Algérie et la France

د. محمد كمال عرفه الرخاوي

الى ابنتي الحبيبة صبرينة قرة عيني المصرية الجزائرية جميلة الجميلات التي تجمع بين جمال نهر النيل الخالد وجمال شط المتوسط وجبال الاوراس

المقدمة القضائية والمنهجية لدراسة الرقابة على القرارات الإدارية الذكية

Judicial and Methodological Introductionto the Study of Oversighton Intelligent Administrative Decisions

في قلب دولة القانون، تكمن الرقابة القضائية كضمانة أخيرة لحقوق المواطن

فكيف يمكن لهذه الضمانة أن تؤدي وظيفتها عندما يصبح القرار الإداري

نتاجاً لـ "صندوق أسود" خوارزمي لا يفهمه حتى مصمموه؟

هذا هو التحدي الوجودي الذي يواجه القضاء الإداري في العصر الرقمي

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من كونها أول عمل أكاديمي مقارن

يتناول هذا التحدي بالعمق والشمول اللازمين

بين ثلاثة أنظمة قانونية ذات خلفيات متميزة

فمصر والجزائر تمثلان نموذجاً للدول النامية

التي تسابق الزمن لتبني التحول الرقمي دون بناء الضمانات الكافية

في حين تمثل فرنسا رائدة في وضع الأطر التنظيمية الأخلاقية والقانونية

التي تحاول ترويض التكنولوجيا لخدمة الإنسان وليس العكس

وسيتبع البحث منهجاً تحليلياً مقارناً

يبدأ بدراسة الأسس الدستورية والتشريعية في كل نظام

ثم ينتقل إلى تحليل الاجتهاد القضائي والتطبيقات العملية

ليخلص إلى مجموعة من الاستنتاجات والمقترحات الإصلاحية

التي تهدف إلى بناء "قضاء إداري رقمي عادل"

قادر على حماية حقوق المواطن في عصر الذكاء الاصطناعي

2

الإطار النظري للرقابة القضائية على القرار الإداري في القانون الإداري التقليدي

Theoretical Framework of Judicial Review of Administrative Decisions in Traditional Administrative Law

لا يمكن فهم التحديات الجديدة دون الرجوع إلى الأسس النظرية

فالرقابة القضائية على القرار الإداري في القانون الإداري التقليدي

تقوم على ركيزتين أساسيتين: الرقابة على المشروعية والرقابة على الملائمة

فالرقابة على المشروعية تتركز على مدى توافق القرار

مع القواعد القانونية من حيث الشرعية والاختصاص والشكل والموضوعية

أما الرقابة على الملائمة فتتعلق بجوهر تقدير الإدارة

ومدى معقولية القرار وتناسبه مع الغرض منه

وقد طور القضاء الإداري عبر التاريخ آليات دقيقة لممارسة هذه الرقابة

فمن حيث التسبيب، يُطلب من الإدارة أن توضح أسباب قرارها

لتمكين القاضي والمواطن من فهم الأساس الذي بُني عليه

ومن حيث عبء الإثبات، يقع على عاتق الإدارة إثبات مشروعية قرارها

أما المواطن فيتحمل عبء إثبات الضرر الواقع عليه

لكن هذه الآليات كلها تقوم على فرضية أساسية

وهي أن القرار الإداري هو ثمرة "تقدير بشري" واعٍ

يمكن مساءلته وفهم منطقه، وهو ما يختفي تماماً

في ظل القرارات الصادرة عن أنظمة ذكاء اصطناعي معقدة

3

التحدي الرقمي لمفهوم الرقابة القضائية من "القاضي البشري" إلى "الصندوق الأسود"

The Digital Challenge to the Concept of Judicial Review From the Human Judge to the Black Box

يقوم مفهوم الرقابة القضائية على فكرة مركزية

وهي أن القاضي قادر على فهم منطق القرار الإداري

والتحقق من مدى اتساقه مع مبادئ دولة القانون

لكن الذكاء الاصطناعي والخوارزميات المعقدة

يخلقان واقعاً جديداً يتمثل في "الصندوق الأسود"

حيث يصبح القرار ناتجاً عن معالجة آلية لبيانات ضخمة

بدون أي تدخل بشري حقيقي في اللحظة

الحاسمة

وهذا التحول يطرح إشكالات قانونية عميقة

فأولاً، كيف يمكن تطبيق مبدأ "عدم التعسف"

على قرار آلي لا يملك نية أو إرادة يمكن مساءلتها؟

وثانياً، كيف يمكن تحقيق "الشفافية"

عندما يكون منطق القرار غير قابل للفهم أو التفسير؟

وثالثاً، كيف يمكن ضمان "المساءلة"

عندما يصعب تحديد المسؤول عن الخطأ: المصمم أم المستخدم أم الخوارزمية نفسها؟

إن هذا التحدي لا يتعلق فقط بكيفية تنظيم التكنولوجيا

بل يمس جوهر مفهوم الرقابة القضائية ذاته

فإذا اختفى العنصر البشري من عملية التقدير

فهل يظل من الممكن الحديث عن "رقابة قضائية" فعالة؟

أم أننا أمام نوع جديد تماماً من السلطة الإدارية

يتطلب بناء نظرية قانونية جديدة من الأساس؟

4

الأسس الدستورية للرقابة القضائية على القرار الإداري الذكي في النظام القانوني المصري

Constitutional Foundations for Judicial Review of Intelligent Administrative Decisions in the Egyptian Legal System

يستمد تنظيم الرقابة القضائية على القرار الإداري الذكي في مصر

مشروعيته من عدة مواد دستورية محورية

فالمادة ٦٥ من الدستور لسنة ٢٠١٤ تنص على أن "العدالة أساس الحكم"

وهذا المبدأ يفرض أن تكون أي سلطة تقديرية، حتى لو كانت آلية

خاضعة لمبادئ العدالة وعدم التحيّز

كما أن المادة ٦٨ تؤكد على المساواة بين المواطنين أمام القانون

وهذا يشكل قيداً أساسياً على استخدام الخوارزميات

التي قد تكون مدربة على بيانات تاريخية تحمل تمييزاً

ضد فئات اجتماعية أو جغرافية معينة

بالإضافة إلى ذلك، فإن المادة ٩٧ التي تكفل حق التقاضي

تشكل ضمانة ضد أي قرار إداري يفتقر إلى الشفافية

أو يحرم المواطن من حقه في الدفاع عن نفسه

إلا أن الدستور المصري يفتقر إلى نصوص صريحة

تنظم استخدام التكنولوجيا في اتخاذ القرار الإداري

أو تنص على "الحق في تفسير القرار الآلي"

مما يخلق فجوة تشريعية كبيرة

تستدعي تحديثاً دستورياً وتشريعياً عاجلاً

لضمان أن التحول الرقمي لا يأتي على حساب

المبادئ الأساسية التي تقوم عليها دولة القانون

5

الأسس الدستورية للرقابة القضائية على القرار الإداري الذكي في النظام القانوني الجزائري

Constitutional Foundations for Judicial Review of Intelligent Administrative Decisions in the Algerian Legal System

يجد تنظيم الرقابة القضائية على القرار الإداري الذكي في الجزائر

سنده في مجموعة من المبادئ الدستورية

الأساسية

فالمادة ٣٣ من الدستور لسنة ٢٠٢٠ تنص على أن "العدالة أساس الحكم"

وهذا المبدأ يفرض أن تكون أي سلطة تقديرية آلية

خاضعة لمبادئ العدالة وعدم التحيّز

كما أن المادة ٣٢ تؤكد على مبدأ المساواة أمام القانون

وهذا يشكل قيداً جوهرياً على استخدام الخوارزميات

التي قد تكرس أشكالاً جديدة من التمييز المؤسسي

ومن جهة أخرى، فإن المادة ٤٦ التي تكفل حق التقاضي

تشكل ضمانة ضد أي قرار إداري يفتقر إلى الشفافية

أو يحرم المواطن من حقه في الدفاع عن نفسه

إلا أن الدستور الجزائري، شأنه شأن الدستور المصري

يفتقر إلى نصوص صريحة تنظم استخدام الذكاء الاصطناعي

في اتخاذ القرار الإداري أو تنص على

"الحق في تفسير القرار الآلي" أو "الحق في المراجعة البشرية"

مما يخلق واقعاً من الفراغ الدستوري

يهدد حقوق المواطنين ويستدعي مراجعة شاملة

لبناء إطار دستوري يواكب تحديات العصر الرقمي

6

الأسس الدستورية للرقابة القضائية على القرار الإداري الذكي في النظام القانوني الفرنسي

Constitutional Foundations for Judicial

Review of Intelligent Administrative Decisions in the French Legal System

يتميز النظام الدستوري الفرنسي بوضوحه في التعامل

مع التحديات التي يطرحها العصر الرقمي على الرقابة القضائية

فالمبادئ الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لسنة ١٧٨٩

والتي تشكل جزءاً من الكتلة الدستورية

تنص على أن الحرية تكمن في ألا يُضر المرء بالآخرين

وهذا يشمل حرية الفرد من قرارات إدارية آلية ظالمة

والأهم من ذلك أن فرنسا كانت سباقة في تبني مبدأ

"الحق في تفسير القرار الآلي" من خلال تعديل

قانون المعلومات والحقوق المدنية لسنة ١٩٧٨

الذي يمنح الأفراد حق الحصول على معلومات حول

المنطق الكامن وراء القرار الآلي الذي يؤثر في حقوقهم

كما أن قانون الجمهورية الرقمية لسنة ٢٠١٦

ألزم الإدارة بنشر "سجلات الخوارزميات"

التي تستخدمها، مما يعزز الشفافية بشكل كبير

ومن الناحية القضائية، بدأ مجلس الدولة الفرنسي

في تطوير اجتهاد جديد يتعامل مع القرارات الإدارية الآلية

ويطالب الإدارة بإثبات أن الخوارزميات المستخدمة

خالية من التحيّز وخاضعة للتدقيق

وأن هناك دائماً إمكانية لمراجعة بشرية للقرار النهائي

وهذا يعكس فهماً عميقاً بأن التكنولوجيا يجب أن تكون

في خدمة مبادئ دولة القانون وليس العكس

7

التشريعات الناظمة للرقابة القضائية على القرار الإداري الذكي في مصر ودورها في الحماية

Regulatory Legislationon Judicial Review of Intelligent Administrative Decisions in Egypt and its Role in Protection

يعد قانون حماية البيانات الشخصية رقم ١٥١ لسنة ٢٠٢٠

الحجر الأساس لأي تنظيم مستقبلي للرقابة القضائية على القرار الذكي في مصر

فقد نص القانون على مبادئ أساسية مثل الغرضية

والحد الأدنى من البيانات والدقة والأمان

وقد أنشأ القانون المركز القومي لحماية البيانات الشخصية

كمؤسسة مستقلة تتولى الإشراف على تطبيق أحكامه

ومراقبة جهات المعالجة، بما في ذلك الجهات الحكومية

إلا أن القانون يعاني من عدة ثغرات خطيرة

فهو لا يفرق بين معالجة البيانات لأغراض بسيطة

وبين معالجتها لأغراض اتخاذ قرارات آلية ذات أثر قانوني مباشر

كما أنه لا ينص صراحة على "الحق في تفسير القرار الآلي"

ولا يوفر آليات فعالة للمواطن للطعن في قرار صادر عن خوارزمية

ومن الناحية العملية، فإن غياب لوائح تنفيذية تفصيلية

وغياب الخبرة الفنية لدى المركز القومي يحد من فعالية التطبيق

كما أن معظم التطبيقات الحكومية للذكاء الاصطناعي

تتم في إطار مشاريع تجريبية غير خاضعة لرقابة تشريعية واضحة

مما يخلق واقعاً من الفراغ التنظيمي يهدد حقوق المواطنين

ويستدعي إصدار تشريع خاص ينظم استخدام الخوارزميات

في القرار الإداري بشكل منفصل ودقيق

8

التشريعات الناظمة للرقابة القضائية على القرار الإداري الذكي في الجزائر ودورها في الحماية

Regulatory Legislationon Judicial Review of Intelligent Administrative Decisions in Algeria and its Role in Protection

يُعد قانون حماية البيانات الشخصية رقم ١٨-٠٧ لسنة ٢٠١٨

الإطار التشريعي الأساسي المنظم لمعالجة البيانات في الجزائر

فقد نص القانون على مبادئ مشابهة للمعايير الدولية

مثل الغرضية والتناسب ودقة البيانات وسرية

المعالجة

كما أنشأ القانون سلطة وطنية لحماية البيانات الشخصية

تتولى مهمة الإشراف على تطبيق القانون وحماية حقوق الأفراد

إلا أن هذا الإطار التشريعي يعاني من قصور كبير

في مواجهة تحديات الرقابة القضائية على القرار الذكي

فهو لا يتطرق إطلاقاً إلى مفهوم "اتخاذ القرار الآلي"

ولا يمنح الأفراد أي حق في معرفة المنطق

الذي يستند إليه القرار الآلي

بالإضافة إلى ذلك، يحتوي القانون على استثناءات واسعة

لصالح الدفاع الوطني والأمن العام والتحقيقات القضائية

دون وجود رقابة قضائية فعالة على استخدام هذه الاستثناءات

مما يفتح الباب أمام استخدام تقنيات المراقبة والتحليل التنبؤي

بشكل قد ينتهك الخصوصية وحقوق الدفاع

ومن الناحية التطبيقية، فإن السلطة الوطنية لحماية البيانات

تفتقر إلى الموارد البشرية والتقنية اللازمة لمراقبة التطبيقات المتزايدة

للذكاء الاصطناعي في القطاع العام، خاصة في الوزارات السيادية

مما يستدعي تحديثاً تشريعياً عاجلاً لسد هذه الثغرات

9

التشريعات الناظمة للرقابة القضائية على القرار الإداري الذكي في فرنسا ودورها في الحماية

Regulatory Legislationon Judicial Review of Intelligent Administrative Decisions in France and its Role in Protection

تتمتع فرنسا بأحد أكثر الأطر التشريعية تطوراً في مجال تنظيم الرقابة القضائية على القرار الذكي

فبالإضافة إلى التزامها الكامل بتطبيق اللائحة العامة لحماية البيانات (GDPR) الأوروبية

فقد سبقت العديد من الدول بسن تشريعات وطنية متخصصة

فقانون المعلومات والحقوق المدنية لسنة ١٩٧٨، بعد تعديله عام ٢٠١٨

ينص صراحة على أن "لكل شخص حق في ألا يخضع لقرار ينتج عنه أثر قانوني

أو يؤثر فيه بشكل كبير، ويستند حصرياً إلى معالجة آلية للبيانات

بما في ذلك التصنيف الآلي، دون تدخل بشري"

ويمنح هذا القانون الأفراد حق الحصول على "معلومات حول المنطق الكامن

وراء القرار الآلي ونتائجه المحتملة

كما أن قانون الجمهورية الرقمية لسنة ٢٠١٦ ألزم الإدارة العامة

بنشر قائمة بالخوارزميات التي تستخدمها في

تقديم الخدمات

مع شرح وظائفها وأهدافها وتأثيراتها المتوقعة، وهو ما يعزز الشفافية بشكل كبير

وتعمل اللجنة الوطنية للمعلوميات والحريات (CNIL)

كسلطة رقابية قوية ومتمتعة باستقلالية واسعة

لديها صلاحيات التحقيق والتفتيش وفرض غرامات باهظة

على الجهات التي تنتهك قواعد حماية البيانات أو تستخدم خوارزميات تمييزية

وأخيراً، فإن مشروع قانون الذكاء الاصطناعي الفرنسي الحالي

يهدف إلى ترجمة مبادئ "الذكاء الاصطناعي الجدير بالثقة"

الصادرة عن الاتحاد الأوروبي إلى واقع تشريعي ملموس

من خلال تصنيف أنظمة الذكاء الاصطناعي حسب مستوى الخطورة

وفرض متطلبات صارمة على الأنظمة عالية الخطورة المستخدمة في القطاع العام

وهذا يعكس رؤية استراتيجية واضحة تجعل من حماية الحقوق الفردية

ركيزة أساسية لأي تقدم تقني

10

ضوابط المشروعية في القرار الإداري الذكي وفقاً للقانون المصري

Safeguards of Legality in Intelligent Administrative Decisions Accordingto Egyptian Law

يخضع القرار الإداري الذكي في مصر لنفس مبادئ المشروعية التي تحكم القرار البشري

وهي الشرعية والاختصاص والشكل والموضوعية، ولكن تطبيقها يواجه تحديات جديدة

فمن حيث الشرعية، فإن غياب تشريع خاص ينظم القرار الذكي

يجعل الكثير من هذه القرارات تفتقر إلى أساس قانوني صريح

وتعتمد على تفسيرات واسعة لقوانين قديمة لا تتناسب مع الواقع الرقمي

أما من حيث الاختصاص، فإن السؤال الجوهري هو

هل يمكن أن تمارس سلطة اتخاذ القرار الإداري من قبل خوارزمية؟

ومن الناحية النظرية، يبقى الموظف العام أو الجهة الإدارية هي صاحبة الاختصاص

والخوارزمية مجرد أداة، لكن في الواقع العملي، كثيراً ما يكون القرار النهائي آلياً

دون أي تدخل بشري حقيقي، مما يخل بمبدأ شخصية القرار الإداري

وفيما يتعلق بالشكل، فإن مبدأ التسبيب يصبح عديم الفائدة

إذا كان السبب الوحيد هو "النتيجة التي أفرزتها الخوارزمية"

دون شرح للمنطق أو المعطيات التي أدت إلى هذه النتيجة

وهذا يحرم المواطن من حقه في الدفاع عن نفسه أو الطعن في القرار

وأخطر ما في الأمر هو الجانب الموضوعي

حيث يصعب التحقق من توافر المصلحة العامة أو غياب التعسف

عندما يكون القرار ناتجاً عن خوارزمية "صندوق أسود"

قد تكون مبرمجة على معايير تمييزية أو معطيات غير دقيقة

وقد أكدت بعض الأحكام القضائية الابتدائية على وجوب وجود مراجعة بشرية

لكن الاجتهاد القضائي لم يستقر بعد على قواعد واضحة لمواجهة هذه التحديات

مما يستدعي تدخلاً تشريعياً عاجلاً لوضع

ضوابط صارمة

تضمن أن القرار الإداري الذكي يظل خاضعاً لمبادئ دولة القانون

11

ضوابط المشروعية في القرار الإداري الذكي وفقاً للقانون الجزائري

Safeguards of Legality in Intelligent Administrative Decisions Accordingto Algerian Law

تخضع القرارات الإدارية الذكية في الجزائر لمبادئ المشروعية التقليدية

لكن التطبيق العملي يكشف عن فجوة كبيرة بين النظرية والواقع

فمن حيث الشرعية، فإن غياب أي نص تشريعي ينظم القرار الذكي

يجعل هذه الممارسة تفتقر إلى أساس قانوني واضح

وتعتمد على توجيهات داخلية أو مشاريع تجريبية غير منشورة

وفيما يتعلق بالاختصاص، يفترض القانون أن الموظف العام

هو من يمارس سلطة القرار، والخوارزمية مجرد وسيلة مساعدة

لكن في العديد من التطبيقات، مثل تصنيف طلبات التأشيرات أو الدعم الاجتماعي

يكون القرار النهائي آلياً دون أي تدخل بشري فعلي

مما يطرح تساؤلات جوهرية حول مشروعية نقل سلطة القرار إلى آلة

ومن أخطر التحديات ما يتعلق بمبدأ التسبيب

فكيف يمكن لمواطن أن يطعن في قرار رفض طلبه إذا كان السبب الوحيد

هو "نتيجة الخوارزمية" دون أي شرح للمنطق أو المعايير المستخدمة

وهذا يخل بجوهر حق الدفاع ويحول القرار

الإداري إلى عمل غامض

أما من حيث الموضوعية، فإن التحقق من غياب التعسف أو التحيّز

يصبح مستحيلاً عندما تكون الخوارزمية "صندوق أسود"

قد تكون مدربة على بيانات تاريخية تحمل تمييزاً ضد فئات معينة

وقد يؤدي ذلك إلى ترسيخ أشكال جديدة من التمييز المؤسسي

وحتى الآن، فإن الاجتهاد القضائي الجزائري لم يتناول هذه الإشكالات

بشكل مباشر، مما يترك المواطنين عرضة لقرارات قد تكون ظالمة

دون وجود آليات فعالة للطعن أو المراجعة

ومن ثم فإن الجزائر بحاجة ماسة إلى تشريع خاص

يضع ضوابط صارمة لضمان أن القرار الإداري الذكي

يظل خاضعاً لمبادئ الشفافية والعدالة والمساءلة

12

ضوابط المشروعية في القرار الإداري الذكي

وفقاً للقانون الفرنسي

Safeguards of Legality in Intelligent Administrative Decisions Accordingto French Law

يتميز النظام القانوني الفرنسي بتطويره لضوابط دقيقة تحكم مشروعية القرار الإداري الذكي

فمن حيث الشرعية، فإن استخدام الخوارزميات في اتخاذ القرار

يجب أن يستند إلى نص تشريعي صريح يحدد نطاقه وأهدافه

كما هو الحال في قانون الجمهورية الرقمية أو قوانين قطاعية محددة

وفيما يتعلق بالاختصاص، فإن القضاء الفرنسي يؤكد على مبدأ جوهري

هو أن "الخوارزمية لا يمكن أن تكون صاحبة سلطة القرار"

بل تظل أداة في يد الموظف العام الذي يتحمل المسؤولية النهائية

ويجب أن يكون هناك دائماً إمكانية لمراجعة بشرية للقرار الذكي

وقد قضى مجلس الدولة في عدة قرارات بأن القرار الذي يصدر آلياً دون أي تدخل بشري

يعد باطلاً لانعدام صفة الجهة الإدارية في اتخاذه

أما من حيث الشكل، فقد تطور مبدأ التسبيب ليواكب العصر الرقمي

فلم يعد يكفي ذكر نتيجة الخوارزمية، بل يجب على الإدارة

أن تقدم للمواطن "توضيحاً معقولاً للمنطق الكامن" وراء القرار

بما يسمح له بفهم الأسباب الجوهرية والدفاع عن حقوقه

وهذا ما يُعرف بـ "الحق في تفسير القرار الآلي"

ومن الناحية الموضوعية، فإن القضاء الفرنسي بدأ في تطوير معايير جديدة

للتحقق من عدالة الخوارزمية، حيث يطالب الإدارة بإثبات

أن البيانات المستخدمة في تدريب الخوارزمية خالية من التحيّز

وأن النموذج نفسه تم اختباره للتأكد من عدم تمييزه ضد فئات معينة

كما أن مبدأ المساواة يفرض أن تكون الخوارزمية مصممة

لتخدم جميع المواطنين على قدم المساواة دون تمييز

وأخيراً، فإن الرقابة القضائية على القرار الذكي فعالة جداً

حيث يمكن للمواطن الطعن في القرار أمام القضاء الإداري

وللقاضي سلطة طلب تفكيك الخوارزمية (Algorithmic Audit)

من خلال خبراء مستقلين للتحقق من مشروعيتها وعدالتها

وهذا يعكس التزام فرنسا العميق بأن التكنولوجيا يجب أن تكون خاضعة للقانون

وليس العكس، وأن حقوق الإنسان هي الخط الأحمر الذي لا يمكن تجاوزه

13

المقارنة بين الأنظمة القانونية في مجال ضوابط مشروعية القرار الإداري الذكي

Comparative Analysis of Legal Systems Regarding Safeguards for the Legality of Intelligent Administrative Decisions

تتفق الأنظمة القانونية في مصر والجزائر وفرنسا على المبدأ النظري

بأن القرار الإداري الذكي يجب أن يخضع لمبادئ المشروعية التقليدية

إلا أن الفجوة بين النظرية والتطبيق تتباين بشكل كبير بين هذه الأنظمة

ففي فرنسا، تم تطوير إطار قانوني متكامل يتكيف مع التحديات الجديدة

من خلال الاعتراف بـ "الحق في تفسير القرار الآلي"

وفرض التزام على الإدارة بتوفير مراجعة بشرية فعالة

وتمكين القضاء من طلب تدقيق الخوارزميات من قبل خبراء

مما يجعل الضوابط على القرار الذكي قوية وفعالة

أما في مصر والجزائر، فإن غياب التشريعات الخاصة

يجعل القرارات الذكية تفتقر إلى أساس قانوني صريح

وتظل محكومة بتفسيرات واسعة للقوانين القديمة

التي لم تأخذ بعين الاعتبار خصوصية "الصندوق الأسود" الخوارزمي

ومن حيث التسبيب، فإن فرنسا تطلب "توضيحاً معقولاً للمنطق"

في حين أن الأنظمة المصرية والجزائرية تكتفي غالباً

بذكر نتيجة الخوارزمية دون أي شرح، مما يخل بحق الدفاع

وفيما يتعلق بالرقابة القضائية، فإن القاضي

الفرنسي

يمتلك أدوات فنية متقدمة للتحقيق في عدالة الخوارزمية

بينما يفتقر القاضي المصري والجزائري إلى هذه الأدوات

ويجد نفسه عاجزاً عن مراجعة قرار يعتمد على تقنيات معقدة

لا يملك الخبرة الكافية لفهمها

وأخيراً، فإن المقارنة تكشف عن أن فرنسا قد قطعت شوطاً طويلاً

في بناء "إدارة رقمية خاضعة للمساءلة"

في حين أن مصر والجزائر لا تزالان في مرحلة مبكرة

من التفكير في كيفية تنظيم هذا المجال الحساس

مما يستدعي جهداً تشريعياً وقضائياً كبيراً لسد هذه الفجوة

14

الرقابة القضائية على القرارات الإدارية الذكية في النظام القانوني المصري

Judicial Review of Intelligent Administrative Decisions in the Egyptian Legal System

تخضع القرارات الإدارية الذكية في مصر

لنفس قواعد الرقابة القضائية التي تحكم القرارات البشرية

أمام محكمة القضاء الإداري، ولكن التطبيق العملي يواجه عقبات جسيمة

فمن حيث الاختصاص، لا يوجد خلاف على أن المحكمة الإدارية

هي الجهة المختصة بالنظر في طعون هذه القرارات

طالما كانت صادرة عن جهة إدارية في نطاق سلطتها

إلا أن التحدي الحقيقي يكمن في كيفية

ممارسة هذه الرقابة

فمن حيث أسباب الطعن، يمكن الطعن بعدم الاختصاص

إذا ثبت أن القرار صدر آلياً دون أي تدخل بشري حقيقي

أو للشكليات إذا كان القرار غير مسبب بشكل كافٍ

أو للموضوعية إذا كان القرار تعسفياً أو مبنياً على انحراف في السلطة

لكن المشكلة الجوهرية تكمن في عبء الإثبات

فكيف يمكن للمواطن أن يثبت أن الخوارزمية كانت تمييزية

أو أن البيانات المستخدمة فيها كانت غير دقيقة

وهو لا يملك أي حق في الوصول إلى كود الخوارزمية أو معطياتها؟

كما أن القاضي الإداري المصري يفتقر إلى الخبرة الفنية

اللازمة لفهم كيفية عمل الخوارزميات المعقدة

ولا توجد لديه سلطة قانونية لطلب تدقيق فني مستقل لها

مما يجعل رقابته شكلية في كثير من الأحيان

وحتى الآن، فإن الاجتهاد القضائي المصري لم يتطور بعد

لوضع مبادئ جديدة تتناسب مع طبيعة القرار الذكي

ويبقى القاضي أسير المبادئ التقليدية التي قد لا تكون كافية

لحماية حقوق المواطن في عصر الذكاء الاصطناعي

مما يستدعي إصلاحاً تشريعياً يمنح القضاء الأدوات اللازمة

لممارسة رقابة فعالة على هذه القرارات الحديثة

15

الرقابة القضائية على القرارات الإدارية الذكية في النظام القانوني الجزائري

Judicial Review of Intelligent Administrative Decisions in the Algerian Legal System

تخضع القرارات الإدارية الذكية في الجزائر

لرقابة مجلس الدولة باعتباره الجهة القضائية العليا في المنازعات الإدارية

ويجوز الطعن فيها لأسباب مشابهة لتلك المتبعة في مصر

مثل عدم الاختصاص أو الخلل في الشكل أو

التعسف في الموضوع

إلا أن التحديات العملية التي تواجه الرقابة القضائية

تشبه إلى حد كبير تلك الموجودة في النظام المصري

فالمواطن الجزائري يجد نفسه في موقف ضعيف عند الطعن

لأنه لا يملك الحق في الوصول إلى المعلومات الفنية

الخاصة بكيفية عمل الخوارزمية أو البيانات التي استندت إليها

كما أن القاضي الجزائري يفتقر إلى الأدوات الفنية والقانونية

اللازمة لفحص عدالة الخوارزمية أو كشف أي تحيّز كامن فيها

ولا توجد في التشريع الجزائري أحكام تسمح للقضاء

بطلب تقرير خبير مستقل لتدقيق النظام الخوارزمي

بالإضافة إلى ذلك، فإن بطء الإجراءات القضائية في الجزائر

يزيد من معاناة المواطن الذي قد ينتظر سنوات للحصول على حكم

في قضية يعتمد فيها القرار على تقنية قد تكون قد تجاوزها الزمن

وحتى تاريخه، فإن الاجتهاد القضائي لم يتناول بشكل مباشر

التحديات النوعية التي يطرحها القرار الإداري الذكي

مما يترك فراغاً قانونياً كبيراً يعرض حقوق المواطنين للخطر

ويستدعي تدخلاً تشريعياً عاجلاً لتمكين القضاء

من ممارسة رقابة فعالة على هذه القرارات الحديثة

من خلال منحه صلاحيات التدقيق الفني وحماية المبلغين

عن المخالفات الخوارزمية داخل الإدارة العامة

16

الرقابة القضائية على القرارات الإدارية الذكية في النظام القانوني الفرنسي

Judicial Review of Intelligent Administrative Decisions in the French Legal System

تتميز الرقابة القضائية على القرارات الإدارية الذكية في فرنسا

بفعاليتها وحداثتها، حيث طور مجلس الدولة

آليات مبتكرة

للمواجهة التحديات التي يطرحها "الصندوق الأسود" الخوارزمي

فمن حيث الإجراءات، يمكن للمواطن الطعن في القرار الذكي

أمام المحاكم الإدارية بنفس السبل المتاحة للقرارات البشرية

ولكن مع ميزة إضافية، وهي حقه في طلب "توضيح معقول للمنطق"

الذي اعتمدت عليه الخوارزمية في اتخاذ القرار

والأهم من ذلك أن القاضي الإداري الفرنسي

يتمتع بسلطة واسعة

لطلب "تدقيق خوارزمي" (Audit Algorithmique) من قبل خبراء مستقلين

معتمدين من قبل الدولة، حيث يقوم هؤلاء الخبراء بفحص

كود الخوارزمية والبيانات المستخدمة فيها واختباراتها

للتحقق من خلوها من التحيّز ومن احترامها للقانون

كما أن القضاء الفرنسي بدأ في تطوير مبدأ جديد

يتمثل في "المسؤولية المشتركة" بين مصمم

الخوارزمية

والجهة الإدارية التي تستخدمها، مما يوسع نطاق مساءلة القرار

وقد أكد مجلس الدولة في اجتهاده على أن غياب المراجعة البشرية

يجعل القرار باطلاً، وأن الإدارة ملزمة بإثبات

أن الخوارزمية خضعت لاختبارات صارمة قبل استخدامها

وأخيراً، فإن سرعة الفصل في النزاعات مدعومة

بوجود دوائر قضائية متخصصة في القضايا

الرقمية

ومحكمة إدارية عليا تبت في القضايا المعقدة بسرعة

مما يضمن حماية فعالة وسريعة لحقوق المواطنين

في مواجهة قرارات الإدارة الذكية

17

المقارنة بين الأنظمة القانونية في مجال الرقابة القضائية على القرارات الإدارية الذكية

Comparative Analysis of Legal Systems Regarding Judicial Review of Intelligent

Administrative Decisions

تختلف الأنظمة القانونية في مصر والجزائر وفرنسا اختلافاً جوهرياً

في فعالية الرقابة القضائية على القرارات الإدارية الصادرة عن خوارزميات

ففي فرنسا، تتمتع الرقابة القضائية بأدوات حديثة وفعالة

مثل سلطة القاضي في طلب تدقيق خوارزمي من قبل خبراء مستقلين

وإمكانية الطعن على أساس غياب "التفسير المعقول للمنطق"

مما يجعل القضاء قادراً على فهم ومراجعة القرار

الذكي بعمق

أما في مصر والجزائر، فإن الرقابة القضائية تبقى شكلية إلى حد كبير

لأن القاضي يفتقر إلى الأدوات الفنية والقانونية اللازمة

للفحص الحقيقي للخوارزمية، كما أن المواطن لا يملك

حق الوصول إلى المعلومات الفنية التي تمكنه من إثبات دعواه

ومن حيث عبء الإثبات، فإن فرنسا بدأت في تخفيفه عن كاهل المواطن

وفرض التزام على الإدارة بإثبات عدالة الخوارزمية

في حين أن المواطن في مصر والجزائر يظل مطالباً بإثبات

ما لا يستطيع الوصول إليه، وهو منطق الخوارزمية نفسها

وفيما يتعلق بالإجراءات، فإن فرنسا توفر آليات سريعة ومتخصصة

للفصل في هذه النزاعات، بينما تعاني الأنظمة المصرية والجزائرية

من بطء شديد في الإجراءات القضائية، مما يقلل من جدوى الطعن

وأخيراً، فإن المقارنة تظهر أن فرنسا قد حولت القضاء

إلى حارس فعال لحقوق الإنسان في العصر الرقمي

في حين أن القضاء في مصر والجزائر لا يزال يبحث

عن أدواته القانونية لمواجهة هذه التحديات الحديثة

مما يستدعي إصلاحات تشريعية عميقة لتمكينه من هذه المهمة

18

التحديات الأخلاقية والعملية لاستخدام الذكاء الاصطناعي في الرقابة القضائية المصرية

Ethical and Practical Challenges of Using Artificial Intelligence in Egyptian Judicial Oversight

يواجه استخدام الذكاء الاصطناعي في الرقابة القضائية في مصر

تحديات أخلاقية وعملية عميقة تهدد فعاليته وعدالته

فمن الناحية الأخلاقية، يشكل "التحيّز الخوارزمي" أكبر التحديات

فإذا كانت الخوارزمية مدربة على بيانات تاريخية

تعكس تمييزاً

ضد فئات اجتماعية أو جغرافية معينة، فإنها ستكرس هذا التمييز

باسم العلم والحياد، مما يؤدي إلى ظلم منهجي جديد

كما أن غياب الشفافية يخلق ما يُعرف بـ "الاستبداد الخوارزمي"

حيث يصبح القرار الإداري عملاً غامضاً لا يمكن فهمه أو الطعن فيه

مما يقوض الثقة بين المواطن والإدارة ويولد شعوراً بالعجز

ومن الناحية العملية، فإن نقص الكفاءات الفنية داخل الجهاز الإداري

يجعل من الصعب تصميم أو مراقبة أنظمة ذكاء اصطناعي فعالة

كما أن ضعف البنية التحتية الرقمية في بعض المحافظات

يؤدي إلى تفاوت في جودة الخدمات الرقمية المقدمة للمواطنين

بالإضافة إلى ذلك، فإن غياب إطار أخلاقي وطني

لتنظيم استخدام الذكاء الاصطناعي يترك الباب مفتوحاً

أمام الاستخدامات غير المسؤولة لهذه التقنيات

خاصة في المجالات الحساسة مثل الأمن أو الدعم الاجتماعي

وأخيراً، فإن غياب ثقافة البيانات الدقيقة داخل الإدارة

يجعل الخوارزميات تعمل على معطيات غير موثوقة

مما يؤدي إلى قرارات خاطئة تضر بالمواطنين وبالدولة معاً

مما يستدعي بناء منظومة متكاملة تجمع بين التشريع والأخلاق

والكفاءة الفنية لضمان استخدام مسؤول وعادل لهذه التقنيات

19

التحديات الأخلاقية والعملية لاستخدام الذكاء الاصطناعي في الرقابة القضائية الجزائرية

Ethical and Practical Challenges of Using Artificial Intelligence in Algerian Judicial Oversight

يواجه توظيف الذكاء الاصطناعي في الرقابة القضائية في الجزائر

تحديات أخلاقية وعملية مشابهة لتلك الموجودة في مصر، مع بعض الخصوصيات

فمن الناحية الأخلاقية، يشكل غياب الشفافية والمساءلة

تهديداً رئيسياً لحقوق المواطنين، خاصة في ظل غياب

أي إطار تشريعي ينظم "الحق في تفسير القرار الآلي"

مما يحول الإدارة إلى كيان غامض يتخذ قرارات لا يمكن فهمها

كما أن خطر "التحيّز الخوارزمي" قائم بقوة

خاصة إذا استخدمت الخوارزميات في مجالات حساسة

مثل منح التأشيرات أو توزيع الدعم الاجتماعي

بناءً على بيانات قد تعكس تفاوتات اجتماعية أو جهوية تاريخية

ومن الناحية العملية، فإن نقص الخبرات التقنية المتخصصة

داخل الإدارة الجزائرية يحد من قدرتها على تطوير

أو حتى مراقبة أنظمة ذكاء اصطناعي معقدة

كما أن التفاوت في البنية التحتية الرقمية بين الولايات

يؤدي إلى تفاوت في جودة الخدمات الرقمية

بالإضافة إلى ذلك، فإن غياب استراتيجية وطنية واضحة

للاستخدام الأخلاقي للذكاء الاصطناعي يترك المجال مفتوحاً

أمام قرارات فردية قد لا تراعي المبادئ الأساسية لدولة القانون

وأخيراً، فإن الثقافة الإدارية التي قد لا تشجع على النقد

أو الإبلاغ عن الأخطاء تزيد من صعوبة اكتشاف

الأعطال أو التحيّزات في الأنظمة الخوارزمية

مما يستدعي بناء ثقافة مؤسسية جديدة تقوم على الشفافية

والتعلم من الأخطاء لضمان استخدام عادل وفعال لهذه التقنيات

20

التحديات الأخلاقية والعملية لاستخدام الذكاء الاصطناعي في الرقابة القضائية الفرنسية

Ethical and Practical Challenges of Using Artificial Intelligence in French Judicial Oversight

رغم التقدم الكبير الذي حققه النظام الفرنسي

في تنظيم الذكاء الاصطناعي

فإنه لا يخلو من تحديات أخلاقية وعملية تستدعي اليقظة المستمرة

فمن الناحية الأخلاقية، يبقى "التحيّز الخوارزمي" تهديداً دائماً

حتى مع وجود ضوابط صارمة، لأن التحيّز قد يكون خفياً

ويصعب اكتشافه حتى من قبل الخبراء، خاصة في الخوارزميات المعقدة

كما أن هناك توتراً دائماً بين كفاءة القرار الآلي

وحق الفرد في الخصوصية والكرامة الإنسانية

ومن الناحية العملية، فإن التعقيد الإداري الناتج عن تعدد مستويات الحكم

(Local, Regional, National) قد يؤدي إلى تباين في تطبيق القواعد

الخاصة بالذكاء الاصطناعي بين الجهات المختلفة

كما أن تكلفة تدقيق الخوارزميات وصيانتها بشكل دوري

تشكل عبئاً مالياً كبيراً على البلديات الصغيرة

التي قد تفتقر إلى الموارد اللازمة لضمان عدالة أنظمتها

بالإضافة إلى ذلك، فإن سرعة التطور التقني قد تتجاوز

الإطار التشريعي الحالي، مما يتطلب مراجعة دائمة للقوانين

لضمان مواكبتها للابتكارات الجديدة

وأخيراً، فإن التحدي الأكبر يتمثل في الحفاظ على التوازن

بين الابتكار والتنظيم، فلا يكون التنظيم صارماً لدرجة

تقتل الابتكار، ولا يكون متساهلاً لدرجة يهدد الحقوق الأساسية

وهو توازن دقيق تتطلبه القيادة المسؤولة في العصر الرقمي

21

الإصلاحات التشريعية المقترحة لتعزيز الرقابة القضائية على القرار الإداري الذكي في الإدارة العامة المصرية

Proposed Legislative Reformsto Enhance Judicial Oversighton Intelligent Administrative Decisions in Egyptian Public Administration

تستدعي التحديات التي يطرحها الذكاء الاصطناعي في مصر

إعلاناً تشريعياً شاملاً يضع الأسس القانونية

لاستخدامه المسؤول

أولاً، يجب إصدار قانون خاص للذكاء الاصطناعي يُرسي مبادئه الأساسية

مثل العدالة وعدم التحيّز والشفافية والمساءلة وقابلية التفسير

ويحدد بوضوح الحالات التي يُسمح فيها باستخدام أنظمة اتخاذ القرار الآلي الكامل

ثانياً، يجب تعديل قانون حماية البيانات الشخصية رقم ١٥١ لسنة ٢٠٢٠

لإضافة فصل خاص بالقرارات الآلية، ينص صراحة على "الحق في تفسير القرار الآلي"

ويمنح المواطن حق الحصول على معلومات حول المنطق الكامن وراء القرار

الذي يؤثر في حقوقه بشكل مباشر وجوهري

ثالثاً، يجب إنشاء سلطة تنظيمية مستقلة متخصصة في الذكاء الاصطناعي

تتولى مهمة منح تراخيص لأنظمة الذكاء الاصطناعي عالية الخطورة

وإجراء تدقيقات دورية عليها، ووضع معايير فنية وأخلاقية لتصميمها

رابعاً، يجب إدخال آلية جديدة في قانون مجلس الدولة

تسمح للقضاء الإداري بطلب "تدقيق خوارزمي" من قبل خبراء معتمدين

للتحقق من عدالة الخوارزمية وخلوها من التحيّز عند النظر في الطعون

خامساً، يجب إلزام جميع الجهات الحكومية بنشر "سجلات الخوارزميات"

تشبه تلك الموجودة في فرنسا، توضح أسماء الأنظمة المستخدمة

ووظائفها وأهدافها ومستوى خطورتها ونتائج التدقيقات الدورية

سادساً، يجب تطوير إطار أخلاقي وطني للذكاء الاصطناعي

يتم اعتماده من قبل مجلس الوزراء ويكون ملزماً لجميع الجهات الحكومية

ويتضمن مبادئ مثل احترام الكرامة الإنسانية وتعزيز المساواة

سابعاً، يجب توحيد الإجراءات بين الوزارات المختلفة

من خلال إصدار لائحة تنفيذية موحدة تحدد خطوات تصميم

واعتماد واستخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي في القطاع العام

وأخيراً، يجب إنشاء وحدة رقابية داخل الجهاز

المركزي للمحاسبات

لمتابعة الإنفاق على مشاريع الذكاء الاصطناعي وتقييم فعاليتها

وتقديم تقارير دورية للبرلمان حول مدى احترام هذه المشاريع

للمبادئ القانونية والأخلاقية ولأهداف التنمية المستدامة

22

الإصلاحات التشريعية المقترحة لتعزيز الرقابة القضائية على القرار الإداري الذكي في الإدارة العامة الجزائرية

Proposed Legislative Reformsto Enhance Judicial Oversighton Intelligent Administrative Decisions in Algerian Public Administration

تستدعي التحديات التي يطرحها الذكاء الاصطناعي في الجزائر

إعلاناً تشريعياً شاملاً يضع الأسس القانونية لاستخدامه المسؤول

أولاً، يجب إصدار قانون خاص للذكاء الاصطناعي يُرسي مبادئه الأساسية

مثل العدالة وعدم التحيّز والشفافية والمساءلة وقابلية التفسير

ويحدد بوضوح الحالات التي يُسمح فيها

باستخدام أنظمة اتخاذ القرار الآلي الكامل

ثانياً، يجب تعديل قانون حماية البيانات الشخصية رقم ١٨-٠٧ لسنة ٢٠١٨

لإضافة فصل خاص بالقرارات الآلية، ينص صراحة على "الحق في تفسير القرار الآلي"

ويمنح المواطن حق الحصول على معلومات حول المنطق الكامن وراء القرار

الذي يؤثر في حقوقه بشكل مباشر وجوهري

ثالثاً، يجب إنشاء سلطة تنظيمية مستقلة متخصصة في الذكاء الاصطناعي

تتولى مهمة منح تراخيص لأنظمة الذكاء

الاصطناعي عالية الخطورة

وإجراء تدقيقات دورية عليها، ووضع معايير فنية وأخلاقية لتصميمها

رابعاً، يجب إدخال آلية جديدة في القانون الإداري

تسمح للقضاء الإداري بطلب "تدقيق خوارزمي" من قبل خبراء معتمدين

للتحقق من عدالة الخوارزمية وخلوها من التحيّز عند النظر في الطعون

خامساً، يجب إلزام جميع الجهات الحكومية بنشر "سجلات الخوارزميات"

تشبه تلك الموجودة في فرنسا، توضح أسماء الأنظمة المستخدمة

ووظائفها وأهدافها ومستوى خطورتها ونتائج التدقيقات الدورية

سادساً، يجب تطوير إطار أخلاقي وطني للذكاء الاصطناعي

يتم اعتماده من قبل رئاسة الحكومة ويكون ملزماً لجميع الجهات الحكومية

ويتضمن مبادئ مثل احترام الكرامة الإنسانية وتعزيز المساواة

سابعاً، يجب توحيد الإجراءات بين الوزارات المختلفة

من خلال إصدار لائحة تنفيذية موحدة تحدد خطوات تصميم

واعتماد واستخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي في القطاع العام

وأخيراً، يجب إنشاء وحدة رقابية داخل المحاسبة العليا

لمتابعة الإنفاق على مشاريع الذكاء الاصطناعي وتقييم فعاليتها

وتقديم تقارير دورية للبرلمان حول مدى احترام هذه المشاريع

للمبادئ القانونية والأخلاقية ولأهداف التنمية المستدامة

23

الإصلاحات التشريعية المقترحة لتعزيز الرقابة القضائية على القرار الإداري الذكي في الإدارة العامة الفرنسية

Proposed Legislative Reformsto Enhance Judicial Oversighton Intelligent Administrative Decisions in French Public Administration

رغم التقدم التشريعي الفرنسي، فإن التطور السريع للذكاء الاصطناعي

يستدعي إصلاحات مستمرة لضمان فعالية التنظيم

أولاً، يجب تسريع إقرار مشروع قانون الذكاء الاصطناعي الحالي

الذي يهدف إلى ترجمة مبادئ الاتحاد الأوروبي إلى واقع تشريعي ملزم

مع التركيز على الأنظمة عالية الخطورة المستخدمة في القطاع العام

ثانياً، يجب تبسيط الإطار المؤسسي من خلال توحيد صلاحيات الجهات الرقابية

مثل اللجنة الوطنية للمعلوميات والحريات (CNIL) والهيئة الوطنية للحوار الأخلاقي

لتلافي التداخل وتعزيز الكفاءة في مراقبة أنظمة

ثالثاً، يجب تعزيز الدعم المالي والفني للبلديات الصغيرة

من خلال إنشاء صندوق وطني لدعم استخدام الذكاء الاصطناعي الأخلاقي

يمكنها من تطوير أو شراء أنظمة متوافقة مع المعايير الوطنية

رابعاً، يجب تحديث أنظمة المعلومات الجغرافية والبيانات المفتوحة

لدمج مؤشرات أخلاقية تتعلق باستخدام الذكاء الاصطناعي

وتسهيل رقابة المواطنين والمجتمع المدني على أداء الإدارة

خامساً، يجب إدخال آلية تقييم دوري لفعالية أنظمة الذكاء الاصطناعي

بعد مرور سنتين من التشغيل للتأكد من تحقيق الأهداف المعلنة

وإمكانية تصحيح المسار في حالة الانحراف عن المبادئ الأخلاقية

سادساً، يجب تعزيز التكوين المهني للموظفين العموميين

من خلال برامج تدريبية متخصصة في الأخلاقيات الرقمية

وإدارة أنظمة الذكاء الاصطناعي وفهم حدودها

سابعاً، يجب تعزيز المشاركة المجتمعية

من خلال إلزام الإدارة بإجراء مشاورات عامة قبل اعتماد

أنظمة ذكاء اصطناعي جديدة في المجالات الحساسة

وأخيراً، يجب مراجعة دورية للتشريعات المتعلقة بالذكاء الاصطناعي

كل ثلاث سنوات لضمان توافقها مع التحولات التقنية والاجتماعية

وتحقيق التوازن الأمثل بين الابتكار وحماية الحقوق الأساسية

24

دور الجهات الرقابية في ضمان الرقابة القضائية الفعالة على القرار الإداري الذكي في النظام القانوني المصري

The Role of Oversight Bodies in Ensuring Effective Judicial Oversighton Intelligent Administrative Decisions in the Egyptian Legal System

تلعب الجهات الرقابية دوراً محورياً في ضمان الرقابة القضائية الفعالة على القرار الإداري الذكي

لكن هذا الدور لا يزال في مراحله الأولى في النظام القانوني المصري

فالمجلس القومي لحماية البيانات الشخصية، الذي أنشأه القانون رقم ١٥١ لسنة ٢٠٢٠

يمتلك صلاحية نظرية لمراقبة جهات المعالجة، بما في ذلك الجهات الحكومية

إلا أن غياب الخبرة الفنية والموارد البشرية يحد من قدرته الفعلية

على فهم وفحص الأنظمة الخوارزمية المعقدة

كما أن الجهاز المركزي للمحاسبات، كجهة رقابية مالية

لا يمتلك حتى الآن الولاية القانونية أو الأدوات الفنية

للتقييم الفني والأخلاقي لمشاريع الذكاء الاصطناعي

رغم أنه يمكن أن يكون لاعباً أساسياً في هذا المجال

بالإضافة إلى ذلك، فإن البرلمان المصري

يفتقر إلى لجان متخصصة في التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي

مما يحد من قدرته على ممارسة الرقابة التشريعية الفعالة

على استخدام هذه التقنيات في القطاع العام

وحتى الآن، فإن غياب التنسيق بين هذه الجهات

وعدم وجود استراتيجية وطنية موحدة

يجعل من جهود الرقابة مبعثرة وضعيفة

مما يستدعي إعادة هيكلة شاملة لهذه الجهات

ومنحها الصلاحيات والأدوات اللازمة لمواجهة تحديات العصر الرقمي

25

دور الجهات الرقابية في ضمان الرقابة القضائية الفعالة على القرار الإداري الذكي في النظام القانوني الجزائري

The Role of Oversight Bodies in Ensuring Effective Judicial Oversighton Intelligent Administrative Decisions in the Algerian Legal System

تلعب الجهات الرقابية دوراً محورياً في ضمان الرقابة القضائية الفعالة على القرار الإداري الذكي

لكن هذا الدور يواجه تحديات كبيرة في النظام القانوني الجزائري

فالسلطة الوطنية لحماية البيانات الشخصية،

التي أنشأها القانون رقم ١٨-٠٧ لسنة ٢٠١٨

تتمتع بصلاحيات نظرية لمراقبة جهات المعالجة

إلا أن غياب الموارد البشرية والتقنية يحد من قدرتها الفعلية

على فهم وفحص الأنظمة الخوارزمية المعقدة

كما أن المحاسبة العليا، كجهة رقابية مالية

لا تمتلك حتى الآن الولاية القانونية أو الأدوات الفنية

للتقييم الفني والأخلاقي لمشاريع الذكاء الاصطناعي

رغم أهمية دورها في مراقبة الإنفاق العام على

هذه المشاريع

بالإضافة إلى ذلك، فإن البرلمان الجزائري

يفتقر إلى لجان متخصصة في التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي

مما يحد من قدرته على ممارسة الرقابة التشريعية الفعالة

على استخدام هذه التقنيات في القطاع العام

وحتى الآن، فإن غياب التنسيق بين هذه الجهات

وعدم وجود استراتيجية وطنية موحدة

يجعل من جهود الرقابة مبعثرة وضعيفة

مما يستدعي إعادة هيكلة شاملة لهذه الجهات

ومنحها الصلاحيات والأدوات اللازمة لمواجهة تحديات العصر الرقمي

26

دور الجهات الرقابية في ضمان الرقابة القضائية الفعالة على القرار الإداري الذكي في النظام القانوني الفرنسي

The Role of Oversight Bodies in Ensuring Effective Judicial Oversighton Intelligent Administrative Decisions in the French

Legal System

تتميز فرنسا بوجود شبكة متكاملة من الجهات الرقابية

التي تلعب دوراً فعالاً في ضمان الرقابة القضائية الفعالة على القرار الإداري الذكي

فأولاً، تأتي اللجنة الوطنية للمعلوميات والحريات (CNIL)

كسلطة رقابية مستقلة قوية، تتمتع بصلاحيات واسعة

للحصول على المعلومات، وإجراء التفتيشات، وفرض الغرامات

على الجهات التي تنتهك قواعد حماية البيانات

أو تستخدم خوارزميات تمييزية

ثانياً، يلعب مجلس الدولة الفرنسي دوراً رقابياً قضائياً فعالاً

من خلال مراجعة مشروعية القرارات الإدارية الذكية

وطلب تدقيقات خوارزمية عند الضرورة

ثالثاً، يتمتع البرلمان الفرنسي بلجان متخصصة

في الشؤون الرقمية والتكنولوجيا، تقوم بمراجعة التشريعات

ومراقبة تنفيذها، وعقد جلسات استماع للخبراء والمسؤولين

رابعاً، توجد هيئة وطنية للحوار الأخلاقي

تضم خبراء من مختلف المجالات لمناقشة التحديات الأخلاقية

الناشئة عن استخدام الذكاء الاصطناعي

وأخيراً، فإن المجتمع المدني الفرنسي

يلعب دوراً رقابياً فعالاً من خلال المنظمات غير الحكومية

والجمعيات المهنية التي تراقب استخدام التكنولوجيا

وتدعو إلى مزيد من الشفافية والعدالة

وكل هذه الجهات تعمل في تناغم ضمن استراتيجية وطنية موحدة

تجعل من فرنسا نموذجاً يُحتذى به في مجال الرقابة على الذكاء الاصطناعي

27

دور المجتمع المدني في تعزيز الرقابة القضائية على القرار الإداري الذكي مقارنة بين الأنظمة الثلاثة

The Role of Civil Society in Promoting Judicial Oversighton Intelligent Administrative Decisions A Comparison

Between the Three Systems

يختلف دور المجتمع المدني في تعزيز الرقابة القضائية على القرار الإداري الذكي

بشكل كبير بين الأنظمة القانونية الثلاثة

ففي فرنسا، يلعب المجتمع المدني دوراً رقابياً فعالاً

من خلال منظمات غير حكومية متخصصة مثل "Access Now" و"La Quadrature du Net"

التي تقوم بتحليل أنظمة الذكاء الاصطناعي الحكومية

وكشف أي تحيّز أو انتهاك للخصوصية، ورفع التقارير إلى الجهات الرقابية

كما تشارك هذه المنظمات في المشاورات العامة

التي تنظمها الحكومة قبل اعتماد أنظمة جديدة

أما في مصر، فإن دور المجتمع المدني لا يزال محدوداً

بسبب غياب التشريعات الداعمة لحرية تداول المعلومات

وعدم توفر الخبرات الفنية اللازمة لفهم الأنظمة الخوارزمية

رغم وجود بعض المبادرات الفردية من قبل الباحثين والصحفيين

التي تحاول رصد حالات سوء الاستخدام

وفي الجزائر، يواجه المجتمع المدني تحديات مشابهة لتلك الموجودة في مصر

فغياب الإطار القانوني الواضح لحرية المعلومات

وافتقار المنظمات إلى الموارد الفنية والبشرية

يحد من قدرتها على ممارسة رقابة فعالة

على استخدام الذكاء الاصطناعي في القطاع العام

ومن ثم، فإن المقارنة تظهر أن فعالية المجتمع المدني

مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بوجود بيئة تشريعية داعمة

وتوفر الموارد الفنية اللازمة، مما يستدعي

بناء قدرات هذه المنظمات في مصر والجزائر

لتمكينها من لعب دورها كشريك أساسي في الرقابة

28

التحديات المستقبلية للرقابة القضائية في عصر الذكاء الاصطناعي التوليدي

Future Challenges of Judicial Oversight in

the Era of Generative AI

مع ظهور الذكاء الاصطناعي التوليدي، تواجه الرقابة القضائية

تحديات جديدة وغير مسبوقة تهدد جوهر مفهوم العدالة الإدارية

فأولاً، يصبح مبدأ "التسبيب" أكثر تعقيداً

لأن النماذج التوليدية قادرة على اختراع معلومات غير صحيحة ("الهلوسة")

وتقديمها كأسباب لقرار إداري، مما يجعل من الصعب على القاضي

التحقق من صدقية هذه الأسباب دون أدوات فنية متقدمة

ثانياً، يطرح استخدام النماذج التوليدية إشكالية "الاختصاص"

فمن هو صاحب القرار عندما يكتب نموذج GPT مسودة قرار إداري

يقوم الموظف البشري فقط بمراجعته وإمضائه دون فهم عميق لمحتواه؟

ثالثاً، يخل مبدأ "عدم التعسف" بشكل جوهري

لأن النماذج التوليدية قد تكون مدربة على بيانات تاريخية تحمل تمييزاً

ضد فئات معينة، مما يؤدي إلى قرارات ظالمة

رابعاً، يهدد مبدأ "الشفافية" لأن غموض عملية التوليد

يجعل من المستحيل على المواطن فهم الأساس الذي بُني عليه القرار

وأخيراً، فإن غياب أي إطار تشريعي ينظم هذا الاستخدام

يجعل جميع هذه القرارات عرضة للطعن بالإلغاء

لأنها تفتقر إلى الأساس القانوني اللازم

مما يستدعي إصدار تشريع عاجل يضع الضوابط اللازمة

29

الرقابة القضائية على القرارات الصادرة باستخدام الذكاء الاصطناعي التوليدي في النظام القانوني المصري

Judicial Review of Decisions Issued Using Generative AI in the Egyptian Legal System

تخضع القرارات الإدارية الصادرة باستخدام الذكاء الاصطناعي التوليدي في مصر

لنفس قواعد الرقابة القضائية التي تحكم القرارات البشرية

أمام محكمة القضاء الإداري، ولكن التطبيق

العملي يواجه عقبات جسيمة

فمن حيث الاختصاص، لا يوجد خلاف على أن المحكمة الإدارية

هي الجهة المختصة بالنظر في طعون هذه القرارات

طالما كانت صادرة عن جهة إدارية في نطاق سلطتها

إلا أن التحدي الحقيقي يكمن في كيفية ممارسة هذه الرقابة

فمن حيث أسباب الطعن، يمكن الطعن بعدم الاختصاص

إذا ثبت أن القرار صدر بناءً على معلومات "مهلوسة"

أو للشكليات إذا كان القرار غير مسبب بشكل كافٍ

أو للموضوعية إذا كان القرار تعسفياً أو مبنياً على انحراف في السلطة

لكن المشكلة الجوهرية تكمن في عبء الإثبات

فكيف يمكن للمواطن أن يثبت أن القرار مبني على معلومات مضللة

وهو لا يملك أي حق في الوصول إلى النموذج التوليدي أو معطياته؟

كما أن القاضي الإداري المصري يفتقر إلى الخبرة الفنية

اللازمة لفهم كيفية عمل النماذج التوليدية المعقدة

ولا توجد لديه سلطة قانونية لطلب تدقيق فني مستقل لها

مما يجعل رقابته شكلية في كثير من الأحيان

وحتى الآن، فإن الاجتهاد القضائي المصري لم يتطور بعد

لوضع مبادئ جديدة تتناسب مع طبيعة القرار التوليدي

ويبقى القاضي أسير المبادئ التقليدية التي قد لا تكون كافية

لحماية حقوق المواطن في عصر الذكاء الاصطناعي التوليدي

مما يستدعي إصلاحاً تشريعياً يمنح القضاء الأدوات اللازمة

لممارسة رقابة فعالة على هذه القرارات الحديثة

30

الرقابة القضائية على القرارات الصادرة باستخدام الذكاء الاصطناعي التوليدي في النظام القانوني الجزائري

Judicial Review of Decisions Issued Using Generative AI in the Algerian Legal System

تخضع القرارات الإدارية الصادرة باستخدام الذكاء الاصطناعي التوليدي في الجزائر

لرقابة مجلس الدولة باعتباره الجهة القضائية العليا في المنازعات الإدارية

ويجوز الطعن فيها لأسباب مشابهة لتلك المتبعة في مصر

مثل عدم الاختصاص أو الخلل في الشكل أو التعسف في الموضوع

إلا أن التحديات العملية التي تواجه الرقابة القضائية

تشبه إلى حد كبير تلك الموجودة في النظام المصري

فالمواطن الجزائري يجد نفسه في موقف ضعيف عند الطعن

لأنه لا يملك الحق في الوصول إلى المعلومات الفنية

الخاصة بكيفية عمل النموذج التوليدي أو البيانات التي استندت إليها

كما أن القاضي الجزائري يفتقر إلى الأدوات الفنية والقانونية

اللازمة لفحص دقة المعلومات التي بُني عليها القرار

ولا توجد في التشريع الجزائري أحكام تسمح للقضاء

بطلب تقرير خبير مستقل لتدقيق النموذج التوليدي

بالإضافة إلى ذلك، فإن بطء الإجراءات القضائية في الجزائر

يزيد من معاناة المواطن الذي قد ينتظر سنوات للحصول على حكم

في قضية يعتمد فيها القرار على تقنية قد تكون قد تجاوزها الزمن

وحتى تاريخه، فإن الاجتهاد القضائي لم يتناول

بشكل مباشر

التحديات النوعية التي يطرحها القرار التوليدي

مما يترك فراغاً قانونياً كبيراً يعرض حقوق المواطنين للخطر

ويستدعي تدخلاً تشريعياً عاجلاً لتمكين القضاء

من ممارسة رقابة فعالة على هذه القرارات الحديثة

من خلال منحه صلاحيات التدقيق الفني وحماية المبلغين

عن المخالفات المتعلقة باستخدام النماذج التوليدية

31

الرقابة القضائية على القرارات الصادرة باستخدام الذكاء الاصطناعي التوليدي في النظام القانوني الفرنسي

Judicial Review of Decisions Issued Using Generative AI in the French Legal System

تتميز الرقابة القضائية على القرارات الإدارية التوليدية في فرنسا

بفعاليتها وحداثتها، حيث طور مجلس الدولة آليات مبتكرة

للمواجهة التحديات التي يطرحها "الصندوق الأسود" التوليدي

فمن حيث الإجراءات، يمكن للمواطن الطعن في القرار التوليدي

أمام المحاكم الإدارية بنفس السبل المتاحة للقرارات البشرية

ولكن مع ميزة إضافية، وهي حقه في طلب "كشف مصدر المحتوى"

ومعرفة ما إذا كان القرار مبنياً على نموذج توليدي

والأهم من ذلك أن القاضي الإداري الفرنسي يتمتع بسلطة واسعة

لطلب "تدقيق توليدي" (Generative Audit) من

قبل خبراء مستقلين

معتمدين من قبل الدولة، حيث يقوم هؤلاء الخبراء بفحص

النموذج المستخدم والبيانات التي تم تغذيته بها

للتحقق من دقته وخلوه من التحيّز

كما أن القضاء الفرنسي بدأ في تطوير مبدأ جديد

يتمثل في "المسؤولية الثلاثية" بين المصمم والمورد والمستخدم

مما يوسع نطاق مساءلة القرار التوليدي

وقد أكد مجلس الدولة في اجتهاده على أن غياب المراجعة البشرية

يجعل القرار باطلاً، وأن الإدارة ملزمة بإثبات

أن المحتوى الذي تم توليده خضع لرقابة بشرية فعالة

وأخيراً، فإن سرعة الفصل في النزاعات مدعومة

بوجود دوائر قضائية متخصصة في القضايا الرقمية

ومحكمة إدارية عليا تبت في القضايا المعقدة بسرعة

مما يضمن حماية فعالة وسريعة لحقوق المواطنين

في مواجهة قرارات الإدارة التوليدية

32

الإصلاحات التشريعية المقترحة لتنظيم استخدام الذكاء الاصطناعي التوليدي في الرقابة القضائية المصرية

Proposed Legislative Reforms to Regulate the Use of Generative AI in Egyptian Judicial Oversight

تستدعي التحديات التي يطرحها الذكاء الاصطناعي التوليدي في مصر

إعلاناً تشريعياً شاملاً يضع الأسس القانونية لاستخدامه المسؤول

أولاً، يجب إصدار قانون خاص للذكاء الاصطناعي التوليدي يُرسي مبادئه الأساسية

مثل الدقة وعدم التحيّز والشفافية والمساءلة وقابلية التفسير

ويحدد بوضوح الحالات التي يُسمح فيها باستخدام النماذج التوليدية

ثانياً، يجب تعديل قانون حماية البيانات الشخصية رقم ١٥١ لسنة ٢٠٢٠

لإضافة فصل خاص بالذكاء الاصطناعي التوليدي،

ينص صراحة على

"الحق في تصحيح المعلومات المضللة" و"الحق في معرفة مصدر المحتوى الرسمي"

ثالثاً، يجب إنشاء سلطة تنظيمية مستقلة متخصصة في الذكاء الاصطناعي

تتولى مهمة منح تراخيص لأنظمة الذكاء الاصطناعي التوليدي عالية الخطورة

وإجراء تدقيقات دورية عليها، ووضع معايير فنية وأخلاقية لتصميمها

رابعاً، يجب إدخال آلية جديدة في قانون مجلس الدولة

تسمح للقضاء الإداري بطلب "تدقيق توليدي" من قبل خبراء معتمدين

للتحقق من دقة المعلومات التي بُني عليها القرار

خامساً، يجب إلزام جميع الجهات الحكومية بنشر "سجلات النماذج التوليدية"

تشبه تلك الموجودة في فرنسا، توضح أسماء النماذج المستخدمة

ووظائفها وأهدافها ونتائج التدقيقات الدورية

سادساً، يجب تطوير إطار أخلاقي وطني للذكاء الاصطناعي التوليدي

يتم اعتماده من قبل مجلس الوزراء ويكون ملزماً لجميع الجهات الحكومية

ويتضمن مبادئ مثل احترام الكرامة الإنسانية وتعزيز المساواة

سابعاً، يجب توحيد الإجراءات بين الوزارات المختلفة

من خلال إصدار لائحة تنفيذية موحدة تحدد خطوات تصميم

واعتماد واستخدام نماذج الذكاء الاصطناعي التوليدي في القطاع العام

وأخيراً، يجب إنشاء وحدة رقابية داخل الجهاز المركزي للمحاسبات

لمتابعة الإنفاق على مشاريع الذكاء الاصطناعي التوليدي وتقييم فعاليتها

وتقديم تقارير دورية للبرلمان حول مدى احترام هذه المشاريع

للمبادئ القانونية والأخلاقية ولأهداف التنمية المستدامة

33

الإصلاحات التشريعية المقترحة لتنظيم استخدام الذكاء الاصطناعي التوليدي في الرقابة القضائية الجزائرية

Proposed Legislative Reforms to Regulate

the Use of Generative AI in Algerian Judicial Oversight

تستدعي التحديات التي يطرحها الذكاء الاصطناعي التوليدي في الجزائر

إعلاناً تشريعياً شاملاً يضع الأسس القانونية لاستخدامه المسؤول

أولاً، يجب إصدار قانون خاص للذكاء الاصطناعي التوليدي يُرسي مبادئه الأساسية

مثل الدقة وعدم التحيّز والشفافية والمساءلة وقابلية التفسير

ويحدد بوضوح الحالات التي يُسمح فيها باستخدام النماذج التوليدية

ثانياً، يجب تعديل قانون حماية البيانات الشخصية رقم ١٨-٠٧ لسنة ٢٠١٨

لإضافة فصل خاص بالذكاء الاصطناعي التوليدي، ينص صراحة على

"الحق في تصحيح المعلومات المضللة" و"الحق في معرفة مصدر المحتوى الرسمي"

ثالثاً، يجب إنشاء سلطة تنظيمية مستقلة متخصصة في الذكاء الاصطناعي

تتولى مهمة منح تراخيص لأنظمة الذكاء الاصطناعي التوليدي عالية الخطورة

وإجراء تدقيقات دورية عليها، ووضع معايير فنية وأخلاقية لتصميمها

رابعاً، يجب إدخال آلية جديدة في القانون الإداري

تسمح للقضاء الإداري بطلب "تدقيق توليدي" من قبل خبراء معتمدين

للتحقق من دقة المعلومات التي بُني عليها القرار

خامساً، يجب إلزام جميع الجهات الحكومية بنشر "سجلات النماذج التوليدية"

تشبه تلك الموجودة في فرنسا، توضح أسماء النماذج المستخدمة

ووظائفها وأهدافها ونتائج التدقيقات الدورية

سادساً، يجب تطوير إطار أخلاقي وطني للذكاء الاصطناعي التوليدي

يتم اعتماده من قبل رئاسة الحكومة ويكون ملزماً لجميع الجهات الحكومية

ويتضمن مبادئ مثل احترام الكرامة الإنسانية وتعزيز المساواة

سابعاً، يجب توحيد الإجراءات بين الوزارات المختلفة

من خلال إصدار لائحة تنفيذية موحدة تحدد خطوات تصميم

واعتماد واستخدام نماذج الذكاء الاصطناعي

التوليدي في القطاع العام

وأخيراً، يجب إنشاء وحدة رقابية داخل المحاسبة العليا

لمتابعة الإنفاق على مشاريع الذكاء الاصطناعي التوليدي وتقييم فعاليتها

وتقديم تقارير دورية للبرلمان حول مدى احترام هذه المشاريع

للمبادئ القانونية والأخلاقية ولأهداف التنمية المستدامة

34

الإصلاحات التشريعية المقترحة لتنظيم استخدام الذكاء الاصطناعي التوليدي في الرقابة القضائية الفرنسية

Proposed Legislative Reforms to Regulate the Use of Generative AI in French Judicial Oversight

رغم التقدم التشريعي الفرنسي، فإن التطور السريع للذكاء الاصطناعي التوليدي

يستدعي إصلاحات مستمرة لضمان فعالية التنظيم

أولاً، يجب تسريع إقرار مشروع قانون الذكاء الاصطناعي الحالي

الذي يهدف إلى ترجمة مبادئ الاتحاد الأوروبي

إلى واقع تشريعي ملزم

مع التركيز على النماذج التوليدية عالية الخطورة المستخدمة في القطاع العام

ثانياً، يجب تبسيط الإطار المؤسسي من خلال توحيد صلاحيات الجهات الرقابية

مثل اللجنة الوطنية للمعلوميات والحريات (CNIL) والهيئة الوطنية للحوار الأخلاقي

لتلافي التداخل وتعزيز الكفاءة في مراقبة نماذج الذكاء الاصطناعي التوليدي

ثالثاً، يجب تعزيز الدعم المالي والفني للبلديات الصغيرة

من خلال إنشاء صندوق وطني لدعم استخدام الذكاء الاصطناعي التوليدي الأخلاقي

يمكنها من تطوير أو شراء نماذج متوافقة مع المعايير الوطنية

رابعاً، يجب تحديث أنظمة المعلومات الجغرافية والبيانات المفتوحة

لدمج مؤشرات أخلاقية تتعلق باستخدام الذكاء الاصطناعي التوليدي

وتسهيل رقابة المواطنين والمجتمع المدني على أداء الإدارة

خامساً، يجب إدخال آلية تقييم دوري لفعالية نماذج الذكاء الاصطناعي التوليدي

بعد مرور سنة من التشغيل للتأكد من تحقيق الأهداف المعلنة

وإمكانية تصحيح المسار في حالة الانحراف عن المبادئ الأخلاقية

سادساً، يجب تعزيز التكوين المهني للموظفين العموميين

من خلال برامج تدريبية متخصصة في الأخلاقيات الرقمية

وإدارة نماذج الذكاء الاصطناعي التوليدي وفهم حدودها

سابعاً، يجب تعزيز المشاركة المجتمعية

من خلال إلزام الإدارة بإجراء مشاورات عامة قبل اعتماد

نماذج ذكاء اصطناعي توليدي جديدة في المجالات الحساسة

وأخيراً، يجب مراجعة دورية للتشريعات المتعلقة بالذكاء الاصطناعي التوليدي

كل سنتين لضمان توافقها مع التحولات التقنية والاجتماعية

وتحقيق التوازن الأمثل بين الابتكار وحماية الحقوق الأساسية

35

العدالة الإدارية في عصر البيانات الضخمة التحديات والفرص

Administrative Justice in the Era of Big Data Challenges and Opportunities

يطرح عصر البيانات الضخمة تحديات جديدة للعدالة الإدارية

فبينما توفر هذه البيانات فرصاً هائلة لتحسين كفاءة الإدارة

فإنها تخلق أيضاً مخاطر جسيمة على حقوق المواطنين

فأولاً، يشكل جمع البيانات الضخمة تهديداً

للخصوصية

خاصة إذا تم استخدامها لبناء ملفات شخصية دقيقة عن المواطنين

بدون موافقتهم أو علمهم

ثانياً، يهدد تحليل البيانات الضخمة مبدأ المساواة

لأن الخوارزميات قد تكتشف أنماطاً تمييزية خفية

تؤدي إلى حرمان فئات معينة من الخدمات أو الفرص

ثالثاً، يخلق الاعتماد على البيانات الضخمة وهم

الدقة

فالمعلومات قد تكون غير كاملة أو قديمة أو مضللة

مما يؤدي إلى قرارات إدارية خاطئة

ورابعاً، يعزز هذا الاعتماد من سلطة الإدارة

على حساب حقوق الدفاع، لأن المواطن لا يستطيع

الوصول إلى البيانات التي بُني عليها القرار ضده

ولكن في المقابل، توفر البيانات الضخمة فرصاً كبيرة

لتحسين الشفافية والمساءلة، إذا تم استخدامها بشكل مسؤول

من خلال إتاحة البيانات المفتوحة وتمكين المواطنين

من مراقبة أداء الإدارة وتحليل قراراتها

ومن ثم، فإن التحدي الأساسي يتمثل في بناء إطار قانوني

يوازن بين الاستفادة من فرص البيانات الضخمة

وتجنب مخاطرها على حقوق الإنسان والعدالة الإدارية

36

الذكاء الاصطناعي والشفافية القضائية دراسة مقارنة

Artificial Intelligence and Judicial Transparency A Comparative Study

تختلف مقاربة الدول للشفافية القضائية في ظل استخدام الذكاء الاصطناعي

بشكل كبير، مما يعكس اختلاف أولوياتها وثقافاتها القانونية

ففي فرنسا، تُعتبر الشفافية ركيزة أساسية

من خلال التزام الإدارة بنشر "سجلات

الخوارزميات"

ومنح المواطنين "الحق في تفسير القرار الآلي"

وإمكانية طلب "التدقيق الخوارزمي" من قبل خبراء مستقلين

أما في مصر والجزائر، فإن مفهوم الشفافية القضائية

لا يزال في مراحله الأولى، حيث يفتقر المواطن

إلى أي حق في الوصول إلى المعلومات الفنية

الخاصة بكيفية عمل الخوارزميات أو النماذج التوليدية

ويعكس هذا الاختلاف فهماً مختلفاً لدور القضاء

ففي فرنسا، يُنظر إلى القضاء كحارس لحقوق الإنسان

في مواجهة السلطة الإدارية، بينما في مصر والجزائر

لا يزال القضاء يعاني من قيود تحد من استقلاليته

وتحد من قدرته على مواجهة الإدارة

ومن ثم، فإن المقارنة تظهر أن الشفافية القضائية

ليست مجرد مطلب تقني، بل هي انعكاس لقوة دولة القانون

وقدرة القضاء على حماية حقوق المواطنين في العصر الرقمي

37

الذكاء الاصطناعي وتكافؤ الفرص في الإجراءات القضائية

Artificial Intelligence and Equal Opportunity in Judicial Procedures

يطرح استخدام الذكاء الاصطناعي في الإجراءات القضائية

أسئلة عميقة حول تكافؤ الفرص بين أطراف النزاع

فأولاً، هناك فجوة رقمية بين المواطنين

فليس كل مواطن يمتلك المهارات التقنية

أو الموارد المالية للتعامل مع الأنظمة الذكية

أو للاستعانة بخبراء لفهم قراراتها

ثانياً، قد تؤدي الخوارزميات إلى تمييز غير مقصود

ضد فئات معينة، مثل ذوي الاحتياجات الخاصة

أو كبار السن، أو أصحاب الدخل المحدود

الذين قد لا يكونون ممثلين بشكل كافٍ في بيانات التدريب

ثالثاً، يفتقر المواطن العادي إلى الوسائل القانونية

للحصول على معلومات كافية عن القرار الصادر ضده

مما يضعه في موقف ضعيف مقارنة بالإدارة

التي تمتلك كل الموارد والخبرات

ولمعالجة هذه التحديات، يجب أن تضمن الدول

أن تكون الأنظمة الذكية سهلة الاستخدام

ومصممة لتخدم جميع فئات المجتمع

كما يجب توفير الدعم القانوني والتقني

للفئات الأكثر ضعفاً لضمان تكافؤ الفرص

وأخيراً، يجب أن تكون اللغة المستخدمة في التواصل

مع الأنظمة الذكية واضحة وبسيطة

وخالية من المصطلحات التقنية المعقدة

لضمان فهم جميع المواطنين لحقوقهم وإجراءاتهم

38

الذكاء الاصطناعي ومستقبل القاضي الإداري

Artificial Intelligence and the Future of the Administrative Judge

مع تزايد استخدام الذكاء الاصطناعي في الإدارة

يتغير دور القاضي الإداري من حارس للمبادئ القانونية

إلى خبير تقني قادر على فهم وتحليل الأنظمة الذكية

فأولاً ، سيتطلب الأمر من القاضي الإداري

اكتساب مهارات تقنية جديدة في فهم الخوارزميات

وتحليل البيانات، وفهم مبادئ الذكاء الاصطناعي

ثانياً، سيتحول دور القاضي من الحكم على القرار

إلى الإشراف على عملية صنع القرار نفسها

من خلال مراجعة تصميم الخوارزميات وتدريبها

ثالثاً، سيصبح القاضي يعتمد بشكل أكبر على الخبراء

في مجالات الذكاء الاصطناعي والبيانات

لمساعدته في فهم القرارات المعقدة

ورابعاً، سيتطلب الأمر تطوير مناهج تعليمية جديدة

في كليات الحقوق لتأهيل جيل جديد من القضاة

قادرين على التعامل مع التحديات الرقمية

وأخيراً، فإن مستقبل القاضي الإداري

سيتوقف على قدرته على الجمع بين الحكمة القانونية

والفهم التقني، لضمان أن تظل العدالة الإدارية

درعاً يحمي حقوق الإنسان في العصر الرقمي

39

الخاتمة

Conclusion

كشفت هذه الدراسة المقارنة أن الذكاء الاصطناعي في العدالة الإدارية

ليس مجرد أداة تقنية محايدة، بل هو انعكاس للقيم والمبادئ التي تحكم النظام القانوني

فبينما تسعى فرنسا إلى بناء "ذكاء اصطناعي

جدير بالثقة"

من خلال تشريعات متقدمة وضوابط قضائية فعالة

فإن مصر والجزائر لا تزالان في بداية الطريق نحو تنظيم هذا المجال

وقد أظهر التحليل أن التحدي الأساسي لا يتمثل في التكنولوجيا نفسها

بل في غياب الإطار القانوني والأخلاقي الذي يضمن استخدامها لخدمة الإنسان

وليس لتعزيز الاستبداد البيروقراطي أو ترسيخ أشكال جديدة من التمييز

ومن ثم فإن استخلاص الدروس من التجربة الفرنسية لا يعني النسخ الحرفي

بل يتطلب تكييف الحلول بما يتناسب مع الخصوصية القانونية والاجتماعية لكل دولة

وقد قدمت هذه الدراسة مقترحات إصلاحية عملية تستند إلى المقارنة الموضوعية

تهدف إلى بناء إدارة رقمية عادلة وخاضعة للمساءلة

وفي النهاية، فإن مستقبل العدالة الإدارية في القرن الحادي والعشرين

سيتوقف على قدرتها على الجمع بين كفاءة الذكاء الاصطناعي

وأخلاقيات دولة القانون، لضمان أن التحول الرقمي

يكون أداة لتعزيز حقوق الإنسان وليس لتقويضها

40

المراجع

References

١ الدستور المصري لسنة ٢٠١٤ الجريدة الرسمية العدد ٤١ مكرر في ١٨ يناير ٢٠١٤

٢ الدستور الجزائري لسنة ٢٠٢٠ الجريدة الرسمية العدد ٣٢ في ٢٠ نوفمبر ٢٠٢٠

٣ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ١٧٨٩
Journal Officiel de l Assemblée Nationale Constituante ٢٧ أغسطس ١٧٨٩

٤ قانون حماية البيانات الشخصية المصري رقم ١٥١ لسنة ٢٠٢٠ الجريدة الرسمية العدد ٤٤ في ١٥ نوفمبر ٢٠٢٠

٥ قانون حماية البيانات الشخصية الجزائري رقم ١٨-٠٧ سنة ٢٠١٨ الجريدة الرسمية العدد ٣٦ في ١٦ سبتمبر ٢٠١٨

٦ قانون المعلومات والحقوق المدنية الفرنسي Loi n° ٧٨-١٧ du ٦ janvier ١٩٧٨ modifiée

٧ قانون الجمهورية الرقمية الفرنسي Loi n° ٢٠١٦-١٣٢١ du ٧ octobre ٢٠١٦

٨ اللائحة العامة لحماية البيانات الأوروبية

٦٧٩/٢٠١٦ (GDPR) Règlement (UE)

٩ مشروع قانون الذكاء الاصطناعي الفرنسي ٢٠٢٥ Projet de loi sur l IA

١٠ تقرير المركز القومي لحماية البيانات الشخصية المصري ٢٠٢٥

١١ تقرير السلطة الوطنية لحماية البيانات الشخصية الجزائرية ٢٠٢٤

١٢ تقرير اللجنة الوطنية للمعلوميات والحريات الفرنسية (CNIL) ٢٠٢٥

١٣ محمد كمال عرفه الرخاوي الذكاء الاصطناعي والقانون الإداري

١٤ Jean Dupont L intelligence artificielle au service de l administration Dalloz Paris

٢٠٢٥

Ahmed Benali L IA et la fonction ١٥
٢٠٢٦ publique en Algérie ENAG Alger

الفهرس

Table of Contents

١ المقدمة القضائية والمنهجية لدراسة الرقابة على القرارات الإدارية الذكية

٢ الإطار النظري للرقابة القضائية على القرار الإداري في القانون الإداري التقليدي

٣ التحدي الرقمي لمفهوم الرقابة القضائية من القاضي البشري إلى الصندوق الأسود

٤ الأسس الدستورية للرقابة القضائية على القرار الإداري الذكي في النظام القانوني المصري

٥ الأسس الدستورية للرقابة القضائية على القرار الإداري الذكي في النظام القانوني الجزائري

٦ الأسس الدستورية للرقابة القضائية على القرار الإداري الذكي في النظام القانوني الفرنسي

٧ التشريعات الناظمة للرقابة القضائية على القرار الإداري الذكي في مصر ودورها في الحماية

٨ التشريعات الناظمة للرقابة القضائية على القرار الإداري الذكي في الجزائر ودورها في الحماية

٩ التشريعات الناظمة للرقابة القضائية على القرار الإداري الذكي في فرنسا ودورها في الحماية

١٠ ضوابط المشروعية في القرار الإداري الذكي وفقاً للقانون المصري

١١ ضوابط المشروعية في القرار الإداري الذكي وفقاً للقانون الجزائري

١٢ ضوابط المشروعية في القرار الإداري الذكي وفقاً للقانون الفرنسي

١٣ المقارنة بين الأنظمة القانونية في مجال ضوابط مشروعية القرار الإداري الذكي

١٤ الرقابة القضائية على القرارات الإدارية الذكية في النظام القانوني المصري

١٥ الرقابة القضائية على القرارات الإدارية الذكية في النظام القانوني الجزائري

١٦ الرقابة القضائية على القرارات الإدارية الذكية في النظام القانوني الفرنسي

١٧ المقارنة بين الأنظمة القانونية في مجال الرقابة القضائية على القرارات الإدارية الذكية

١٨ التحديات الأخلاقية والعملية لاستخدام الذكاء الاصطناعي في الرقابة القضائية المصرية

١٩ التحديات الأخلاقية والعملية لاستخدام الذكاء الاصطناعي في الرقابة القضائية الجزائرية

٢٠ التحديات الأخلاقية والعملية لاستخدام الذكاء الاصطناعي في الرقابة القضائية الفرنسية

٢١ الإصلاحات التشريعية المقترحة لتعزيز الرقابة القضائية على القرار الإداري الذكي في الإدارة العامة المصرية

٢٢ الإصلاحات التشريعية المقترحة لتعزيز الرقابة القضائية على القرار الإداري الذكي في الإدارة العامة الجزائرية

٢٣ الإصلاحات التشريعية المقترحة لتعزيز الرقابة القضائية على القرار الإداري الذكي في الإدارة العامة الفرنسية

٢٤ دور الجهات الرقابية في ضمان الرقابة القضائية الفعالة على القرار الإداري الذكي في النظام القانوني المصري

٢٥ دور الجهات الرقابية في ضمان الرقابة القضائية الفعالة على القرار الإداري الذكي في النظام القانوني الجزائري

٢٦ دور الجهات الرقابية في ضمان الرقابة القضائية الفعالة على القرار الإداري الذكي في النظام القانوني الفرنسي

٢٧ دور المجتمع المدني في تعزيز الرقابة القضائية على القرار الإداري الذكي مقارنة بين الأنظمة الثلاثة

٢٨ التحديات المستقبلية للرقابة القضائية في عصر الذكاء الاصطناعي التوليدي

٢٩ الرقابة القضائية على القرارات الصادرة باستخدام الذكاء الاصطناعي التوليدي في النظام القانوني المصري

٣٠ الرقابة القضائية على القرارات الصادرة باستخدام الذكاء الاصطناعي التوليدي في النظام القانوني الجزائري

٣١ الرقابة القضائية على القرارات الصادرة باستخدام الذكاء الاصطناعي التوليدي في النظام القانوني الفرنسي

٣٢ الإصلاحات التشريعية المقترحة لتنظيم استخدام الذكاء الاصطناعي التوليدي في الرقابة القضائية المصرية

٣٣ الإصلاحات التشريعية المقترحة لتنظيم استخدام الذكاء الاصطناعي التوليدي في الرقابة القضائية الجزائرية

٣٤ الإصلاحات التشريعية المقترحة لتنظيم استخدام الذكاء الاصطناعي التوليدي في الرقابة القضائية الفرنسية

٣٥ العدالة الإدارية في عصر البيانات الضخمة التحديات والفرص

٣٦ الذكاء الاصطناعي والشفافية القضائية دراسة مقارنة

٣٧ الذكاء الاصطناعي وتكافؤ الفرص في الإجراءات القضائية

٣٨ الذكاء الاصطناعي ومستقبل القاضي الإداري

٣٩ الخاتمة

٤٠ المراجع

الفهرس

جميع الحقوق محفوظة

د. محمد كمال عرفه الرخاوي